اقتصاد

فوق الطاولة

غموض بنّاء!

علي هاشم

ليس علينا استهجان الغياب اللافت لوزراء الفريق الاقتصادي عن جبهة المعركة النقدية، الأمر أشبه بطريق ضيق صنعته الحكومة يوماً وبات عليها استعماله دائماً.

بعد قرار منع الاستيراد الشهير نهاية ٢٠١١ وما تخلله من لغط، انكفأت المعركة الاقتصادية التي تخوضها الليرة إلى جبهتها النقدية المحضة، ومع الأيام، تحول الأمر إلى تقليد سوري فريد خلاصته: إن تراجع قيمة الليرة أمام الدولار يعني خللاً في العرض والطلب النقديين يستوجب ردا موضعياً!، وبالطبع، فالنتيجة الآلية لذلك، هي الدفع بالجهة النقدية ذات الصلة إلى الصفوف الأمامية.. مذاك، اقتصرت القرارات الاقتصادية في معركة الليرة على إعادة «تمرين» المنع إياه بوضعيات مختلفة، وذهبت البيروقراطية الحكومية إلى نحت «صنم» نقدي كبير دعتنا جميعاً للتقرب منه، وبالطبع، ودرجاً على عادة «كهنة الميتافيزيق»، فقد وجدت فيه كياناً كتيماً مناسباً لإخفاء فشلها في تفسير الظواهر الاقتصادية التي تعصف بالليرة وما يستتبعه ذلك من مسؤوليات، مرسخة حالة من «الغموض البناء».

على هذا المذهب، أضحى تحديد السعر الاقتصادي الحقيقي لليرة «نافلاً»، واستمرت الوزارات الاقتصادية في هرطقاتها، إذ من يدري اليوم كيف يقضي –مثلاً– وزيرا الاقتصاد والصناعة وقتيهما «الثمينين» وهما المعنيان المباشرين بسعر الليرة؟

وزير الاقتصاد يفعل شيئاً هذه الأيام، هو يؤسس لمؤتمر «دعم التصدير» بعد تفرغه من هيكلة مؤسساته قبل أن يستقيم على كرسيه منتظراً شيئاً ما، وكذا وزير الصناعة الذي أدى قسطه للعلا في شركات القطاع العام، وطفق اليوم ينظم الزيارات «الاجتماعية» الميدانية.

مجدداً، ومع ما لحق بالليرة مؤخراً، يبدو الوقت مؤاتياً لتذكير «يائس» بمحورية الإنتاج، فرغم نياتهما الطيبة، كان حرياً بوزير الاقتصاد الاستماع إلى ما قاله أحد مديريه عن مستوى الإنتاج الوطني في «أربعاء التجار الماضي»، ولما قاله ويقوله رئيس اتحاد الصناعيين عن تردي إنتاجنا التصديري، لكان فكّر حينها بـ«مؤتمر للإنتاج أولاً»، وأيضاً، لكان حرياً بوزير الصناعة تخصيص الوقت الذي ينفقه في الزيارات «الاجتماعية» على التفكير برزمة المعضلات التي «نبت الشعر» على ألسنة الصناعيين لكثرة ما كرروها.

ثمة حالة من «الركود التضخمي» تتسلل شيئاً فشيئاً إلى عقر اقتصادنا، هي اليوم عند مستوى يسيء إلى كرامة المستهلكين ويدفع بصغار التجار إلى مطارح ربح متاحة كما هي المضاربة على الليرة، لكنها، وما أن تفصح عن وجهها الحقيقي بعد انقضاء الصيف الذي تكبح مواسمه الزراعية نسباً وازنة من التضخم، حتى يتمكن التضخم من عنق اقتصادنا، وسيحزها حينها بلا ريب!

الحكومة تحضّر ١٠٠ مليار ل.س ثمناً للقمح من الفلاحين وتلميحات لزيادة السعر

الوطن

عقدت الحكومة أمس اجتماعاً نوعياً للجنة المركزية لدراسة واقع وتسويق موسم الحبوب ٢٠١٦/ ٢٠١٧. وخلال الاجتماع أشار رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي إلى اهتمام الحكومة بالمحاصيل الزراعية الإستراتيجية التي تساهم في تعزيز مقومات صمود الشعب والدولة ولا سيما مادة القمح وذلك من خلال تنفيذ الخطط الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتقديم الدعم اللازم للفلاحين، موضحاً أن تحقيق الأمن الغذائي ليس بالأمر السهل بل يتطلب منا جميعاً العمل الجاد وبروح الفريق الواحد للمحافظة على ثروتنا الوطنية وخاصة الزراعية والغذائية منها واستثمارها بالشكل الأمثل من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة توفر الاستقرار الاجتماعي للفلاح في ظل مناخ مناسب يساعده على العمل والإنتاج.

مؤكداً دعم واهتمام الحكومة بإعادة تفعيل أداء القطاع الزراعي لأهميته الحيوية والإستراتيجية الذي يعد الرافعة الأساسية للاقتصاد الوطني وصولاً إلى تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات من أجل تعزيز الأمن الوطني وتوفير مقومات صمود شعبنا رغم ما تعرض له هذا القطاع جراء الحرب الاقتصادية الجائرة والتدمير الممنهج الذي تعرضت له مختلف القطاعات في سورية.

وأشار الحلقي إلى عدة قضايا تساهم في تعزيز المخزون الإستراتيجي من المحاصيل الزراعية كافة وخاصة الحبوب وأهمها ضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسهيل إجراءات استلام المحاصيل للتخفيف من الأعباء عن الفلاحين وأتمتة وتطوير عمل مؤسسة الحبوب. مؤكداً حرص الحكومة على استجرار وتسويق أكبر كمية من مادتي القمح والشعير للموسم الحالي بناء على توجيهات الرئيس بشار الأسد من أجل تعزيز مقومات صمود الشعب السوري. لافتا إلى أهمية إقامة صناعات غذائية وزراعية تتواءم مع طبيعة منتجات كل منطقة، مشدداً على ضرورة تحمل الجهات كافة المسؤولية وتكامل الأدوار في تسهيل عمليات تسويق الأقماح.

وناقش الاجتماع واقع التسويق للعام الحالي من أجل تجاوز المعوقات وصعوبات النقل من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك وآليات تقديم التسهيلات لشراء موسم القمح والشعير بأسعار منصفة للفلاحين وتقديم التسهيلات للمنتجين والمسوقين لوصول هذه المادة الإستراتيجية إلى المحافظات كافة وحل التشابكات المالية بين المؤسسة العامة لتسويق الحبوب والجهات الأخرى، ومنع حالات الهدر والفساد والخلل في أداء لجان استلام المحاصيل من الفلاحين.

إضافة إلى تقييم موسم ٢٠١٥ ومدى توفر المستلزمات من أكياس الخيش وتوفير مستلزمات التخزين من الرقائق البلاستيكية وشوادر التعقيم والتغطية والأسمدة وشهادات المنشأ وتأمين المستودعات الآمنة للتخزين، وتم تخصيص مبلغ ١٠٠ مليار ليرة سورية لتسويق محاصيل الموسم القادم للإسراع بعمليات تسليم الإخوة الفلاحين مستحقاتهم المالية وتشجيعهم على تسويق محاصيلهم. وتم في نهاية الاجتماع اتخاذ العديد من القرارات والتوصيات التي تساهم في توفير المناخ المناسب لإنجاح عمليات التسويق.

وفي تصريح للصحفيين أكد المدير العام لتسويق الحبوب ماجد الحميدان أن هناك توصيات وقرارات مهمة تأتي في مصلحة الفلاحين تتعلق بأسعار الحبوب للموسم القادم تلامس همومهم وتلبي طموحاتهم، إضافة إلى تسهيل إجراءات تسليم المحاصيل ودفع استحقاقات الفلاحين فور تسليم محاصيلهم.

الحكومة تدرس طلب معامل أدوية برفع أسعار الدواء مع الدولار!

الوطن

علمت «الوطن» أن الحكومة تدرس رفع أسعار الأدوية بناء على طلب معامل أدوية جراء ارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية.

وبيّنت مصادر في شركات أدوية أن شركات الأدوية وأصحاب المعامل يطالبون برفع الأسعار تماشيا مع ما تشهده الأسواق من ارتفاع في أسعار المنتجات والسلع بمختلف أنواعها الأمر الذي ينطبق على أسعار الدواء، وخاصة أن بقاء أسعار الأدوية على ما هو عليه سوف يسبب نقصاً كبيراً في المنتجات الدوائية بعد تعرض كثير من معامل الأدوية والتي تتركز في محافظتي ريف دمشق وحلب لأضرار بشكل مباشر وغير مباشر الأمر الذي أدى إلى إغلاق أكثر من نصف معامل الأدوية في سورية والتي يقدر عددها بنحو ٨٠ معملاً، وذكرت المصادر أن العديد من الصيدليات تؤكد أن معامل أدوية بدأت باحتكار بعض الدواء حتى تستجيب الحكومة إلى طلبها والأخيرة لم ترفض الفكرة بل هناك نية دراسة للموضوع بما يتناسب مع الواقع الحالي للأسواق.

ومن الجدير ذكره أن زيادة أسعار الأدوية في الأسواق المحلية التي حصلت بنسبة ٥٠٪ للأدوية التي سعرها مائة ليرة سورية وما دون تمثل نحو ٥٠٪ من مجمل المستحضرات المصنعة محلياً.

علماً بأن الحكومة كانت قد رفعت بداية العام الحالي سعر شريحة الأدوية التي يصل سعرها إلى ٥٠ ليرة وما دون بنسبة ٤٠٪ ولشريحة ١٠٠ ليرة وما دون ٢٥٪ ولشريحة الأدوية التي يصل سعرها إلى ٣٠٠ ليرة وما دون ١٠٪ ولشريحة ٥٠٠ ليرة فهي ٥٪ أما الشريحة ٥٠١ ليرة فلم ترفع أسعارها.

العلي لـ«الوطن»: عدد قليل من كبار المتعثرين سووا ديونهم

تسونامي «العقاري».. (٦٣٠٠) جلسة بيع في المزاد العلني

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» أن عدد عمليات التسوية على القروض المتعثرة منذ بداية العام الحالي (٢٠١٦) وحتى نهاية الربع الأول بلغت ٢٧ تسوية بقيمة إجمالية لهذه التسويات بلغت ما يزيد على ٣٠٣ ملايين ليرة سورية، على حين بلغ إجمالي دفعات حسن النية ما يزيد على ٥٢,٩ مليون ليرة سورية.

وبيّن العلي أن عدد الملاحقين قضائياً لمصلحة المصرف من المقترضين المتعثرين بلغ نحو ٤٥ ألف مقترض، مبيناً أن نسبة الإقبال على التسوية بموجب القانون رقم ٢٦ مقبولة، مشيراً إلى وجود عدد قليل من كبار المقترضين قام بتسوية ديونه، على حين بلغ عدد جلسات البيع بالمزاد العلني على ضمانات القروض المتعثرة نحو ٦٣٠٠ جلسة.

وفي سياق آخر بيّن العلي أن أرصدة المصرف العقاري من الودائع والحسابات الجارية لنهاية الربع الأول من العام ٢٠١٦ بلغت ٢١٨ مليار ليرة سورية، وبلغت قيمة الودائع والحسابات الجارية بالليرة السورية مبلغ ٦٨,٤ مليار ليرة سورية، وتجاوزت الودائع لأجل ١١٤,١ مليار ليرة سورية وهو ما يزيد على نصف الودائع الإجمالية. وتجاوزت ودائع التوفير ما يزيد على ٢٢,٩ مليار ليرة سورية.

وبلغت أرصدة المصرف من الودائع والحسابات الجارية لنهاية الربع الأول من العام ٢٠١٦ بالعملات الأجنبية مقيمة بالليرات السورية

أكثر من ١٢,١ مليار ليرة سورية موزعة على حسابات جارية بقيمة تجاوزت ١,٦ مليار ليرة سورية وودائع لأجل بمبلغ يزيد على ١٠,٥ مليارات ليرة سورية مقارنة بأرصدة الودائع والحسابات الجارية لدى المصرف حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٥ والتي وصلت إلى مبلغ ٢١٢ مليار ليرة سورية منها ودائع بالقطع الأجنبي مقوم بالليرة السورية تحت الطلب بقيمة ٣ مليارات و٥٧٩ مليون ليرة وودائع لأجل ٥ مليارات و٣٥ مليون ليرة.

كما بلغت نسبة السيولة لدى المصرف العقاري حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٦ وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/م ن/ب٤ لعام ٢٠٠٩ بكل العملات ٣٢ بالمئة، على حين وصلت سيولة المصرف بالليرات السورية ٣٣ بالمئة وبلغت نسبة السيولة لدى المصرف بالعملة الأجنبية لنهاية الفترة نفسها ٢٩ بالمئة.

وأوضح العلي أن رصيد الأموال الجاهزة لدى المصرف وصل إلى مبلغ يزيد على ٨٤,٣ مليار ليرة سورية موزعة كرصيد في الصندوق بمبلغ ٣,٦٢٦ مليارات ليرة سورية وحسابات المصرف لدى مصرف سورية المركزي ٦٧,٣٤٣ مليار ليرة سورية، على حين أن حسابات المصرف لدى المصارف المحلية ٩,٩٥٧ مليارات ليرة سورية وحساباتنا لدى المصارف الخارجية ٣,٤٢٠ مليارات ليرة سورية.

وبيّن العلي أن المصرف منح وحتى نهاية الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٦ قرضين تشغيليين بقيمة إجمالية ٦ ملايين ليرة سورية، وتم منح القرضين في مجال لتشغيل مشاريع في القطاع الصناعي، موضحاً أن العقوبات التي تواجه القروض التشغيلية قصّرت مدة القرض وبالتالي ارتفاع مبلغ التقسيط وعدم شمول القرض قطاعات تجارية وخدمية.

ورأى العلي أن الحلول لحل مشكلات القروض التشغيلية تكون بزيادة المدة المحددة للقرض، إضافة إلى تشميل القروض التشغيلية لقطاعات أخرى.

وفي سياق متصل وعن قروض السلع المعمرة التي أطلقها المصرف مؤخراً بين العلي أن إجمالي القروض الممنوحة من المصرف حتى نهاية الربع الأول بلغ ٧ قروض سلع معمرة بقيمة تجاوزت ١,٣ مليون ليرة سورية.

أين وعود الانخفاض الحاد؟

الدولار ما زال «مستقراً» في العالي!!

علي محمود سليمان

شهدت نهاية الأسبوع الثاني من شهر أيار الحالي استقراراً عند المستويات المرتفعة لأسعار صرف الدولار في السوق «السوداء» وذلك رغم عقد مصرف سورية المركزي ثلاث جلسات للتدخل وضبط الأسواق على التتالي. وتباينت أسعار صرف الدولار فوق مستوى ٦٣٥ ليرة في السوق السوداء على اختلاف المحافظات، وقد علمت «الوطن» عن الكشف عن تلاعب لمصدرين وهمين يقومون بالحصول على القطع الأجنبي على أساس التصدير ولكنهم يقومون ببيعه في الأسواق لجني الأرباح من فرق الأسعار، وبحسب شركات صرافة فإن الدولار عاد ليباع للمواطنين من دون سقف محدد فيمكن لأي مواطن أن يشتري الكمية التي يريد من الدولار، من دون تقديم أي إثباتات ودون أي ضوابط، علماً أن المصرف المركزي كان قد قام مؤخراً بإيقاف بيع الدولار للمواطنين تحت ذريعة قيام المواطنين بشراء الدولار من شركات الصرافة بهدف بيعه للسوق السوداء. وبحسب مصادر في غرفة تجارة دمشق، يمكن للتجار تمويل مستورداتهم بالشراء بسعر ٦١٥ ليرة من شركات الصرافة كما المواطنين أيضاً. وقد أنهي سعر غرام الذهب عيار ٢١ قيراطاً لأسبوع عند ٢٣ ألف ليرة سورية، وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن نقيب الصاغة غسان جزماتي أن السبب في استقرار السعر يعود إلى وضع الدولار في السوق السوداء واستقرار سعر الأونصة الذهبية عالمياً حيث سجلت سعر ١٢٧٠ دولاراً. وبيّن جزماتي أن التسعير تم على أساس دولار وسطي بـ٦٢٦ ليرة سورية، على أساس أن الدولار في السوق السوداء سجل ٦٣٥ ليرة سورية، وبذلك يكون سعر الليرة الذهبية السورية قد سجل ١٨٩ ألف ليرة سورية، وسعر الأونصة الذهبية السورية سجل ٨٢٧ ألف ليرة سورية، لافتاً إلى وجود حركة بيع مقبولة في الأسواق في ظل هذه الأسعار سواء كان لذهب الحلي أو ذهب الادخار، متوقعاً انخفاض أسعار الذهب محلياً إن نجح مصرف سورية المركزي في خفض سعر صرف الدولار، وعما يتعلق بمؤشرات بورصة دمشق فقد أوضح مدير الدراسات والإعلام في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن لـ«الوطن» أن سبب الانخفاض هو دخول السوق مرحلة جني الأرباح بعد ارتفاعات كبيرة شهدتها خلال شهر نيسان الماضي حيث يبدأ المستثمرون بعمليات البيع لتحقيق أرباح سريعة، ولذلك فالانخفاض يعتبر طفيفاً مع بقاء أحجام وقيم التداول بحالة جيدة، والهبوط لا يشكل حالة قلق كونها فترة هدوء حيث إن المؤشر العام منذ بداية العام يعتبر جيداً.. إضافة إلى انتظار النتائج للربع الأول التي بدأت السوق تنشر نتائج الشركات وبدأت بثلاث شركات وانعقاد الاجتماعات العامة لهيئات الشركات المدرجة في السوق، فعند انعقاد الاجتماع يتوقف التداول بأسهم الشركة فإذا كان من السهم القيادية يكون هناك انخفاض بأحجام التداول، وأشار حسن إلى أن سوق دمشق للأوراق المالية ستقعد يوم الأربعاء القادم الاجتماع السنوي للهيئة العامة لأعضاء السوق لإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠١٥ ونشر التقرير السنوي.

عين على المستقبل
لإعادة إعمار سورية

برعاية المهندس حسين عرنوس
وزير الأشغال العامة

تكنو بيلد
TECHNO BUILD
المعرض الدولي لتكنولوجيا البناء

١٦ ـ ١٨ أيار ٢٠١٦ في فندق الداما روز

الندوات العلمية المرافقة للمعرض

التاريخ	التوقيت	الشركة	المحاضر	عنوان المحاضرة
الثلاثاء ١٧ / ٥	١٢,٠٠ ـ ١٢,٤٥	ـ الشركة العامة للطرق والجسور	ـ خالد القلع	ـ تدوير أنقاض ومخلفات البناء
	١٣,٠٠ ـ ١٣,٤٥	ـ شركة LG	ـ محمد اللحام ـ م. بسام العجم	ـ المنتجات التجارية من شركة LG عام ٢٠١٦
	١٤,٠٠ ـ ١٤,٤٥	ـ الشركة العامة للدراسات المائية	ـ زاهي محمود ـ شفيق جبر	ـ منهجية أعمال التحريات الهندسية لدراسة وتصميم المنشآت المائة
	١٥,٠٠ ـ ١٥,٤٥	ـ نقابة المهندسين	ـ م. محمد قره بولاد	ـ استخدام المركزات الشمسية لتوليد الطاقة
	١٧,٠٠ ـ ١٨,٠٠	ـ شركة SGS	ـ د. علي صالح	ـ ندوة عن أنظمة الجودة أيزو ٩٠٠١ : ٢٠١٥
الأربعاء ١٨ / ٥	١٢,٠٠ ـ ١٢,٤٥	ـ محافظة دمشق	ـ ممثل عن محافظة دمشق	ـ إعادة الإعمار والمرسوم / ٦٦ /
	١٣,٠٠ ـ ١٣,٤٥	ـ الشركة العامة للبناء والتعمير	ـ بشار علي	ـ استخدام وتوطين تقنيات التشييد السريع
	١٤,٠٠ ـ ١٤,٤٥	ـ شركة هيلتي	ـ أ. سليمان أبو قورة ـ م. باسل دعبول	ـ منتجات شركة هيلتي السويسرية وتطبيقاتها في مسيرة إعادة الإعمار
	١٥,٠٠ ـ ١٥,٤٥	ـ الشركة العامة للدراسات الفنية	ـ م. أسماء خالد	ـ مقترحات إعادة تأهيل البنى التحتية لمشاريع المياه والصرف الصحي
	١٦,٠٠ ـ ١٦,٤٥	- Fmenterpriseslb	ـ م. مصطفى الحاج حسن	ـ تكنولوجيا البناء للأبنية السكنية بطريقة مسبق الإجهاد
	١٨,٠٠ ـ ١٨,٤٥	ـ نقابة المهندسين / فرع دمشق لجنة المكاتب الكهربائية الخاصة	ـ م. موفق الشماع	ـ مدخل إلى الطاقة الشمسية ومجالات تطبيقاتها ونظم توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.

SIMA
SYRIAN INTERNATIONAL MARKETING ASSOCIATION
المؤسسة السورية الدولية للتسويق

Tel : +963 11 3325245 ـ 2140310 | Mob : +963 966 00 54 55
Fax : +963 11 33 25 223 | www.simafairs.com